الكلمة الافتتاحية لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي
في المؤتمر السنوي الثاني لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال أعمال
لجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
14 سبتمبر 2025 – الكويت*

أصحاب المعالي
الحضور الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أرحب بكم في مستهل أعمال المؤتمر السنوي الثاني لتعزيز التعاون الخليجي المشترك في إطار عمل لجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي ينعقد هذا العام في دولة الكويت تحت عنوان: **البنوك المركزية في عصر الذكاء الاصطناعي**.

يأتي هذا المؤتمر تأكيدًا على تعزيز التنسيق الخليجي في بناء منظومة مصرفية قادرة على التكيف مع متغيرات المشهد العالمي. كما يأتي انعقاد هذا المؤتمر في توقيت دقيق يشهد فيه العالم تزايد التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، مما يستوجب منا أن نحسّن أدوات التحليل والتخطيط الاستراتيجي، وأن نعزز الجاهزية لمواجهة هذه المتغيرات من خلال التبني اليقظ والمسئول لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها المختلفة.

* الكلمة الافتتاحية لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون في المؤتمر السنوي الثاني لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال أعمال لجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في الكويت بتاريخ 14 سبتمبر 2025.

أصحاب المعالي

الحضور الكريم

لقد كشفت السنوات الأخيرة عن تحولات عميقة في المشهد الاقتصادي العالمي. فقد شهد بداية هذا العقد موجة تضخم غير مسبوقة منذ عقود، مدفوعةً بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد. وقد دفعت هذه التطورات معظم البنوك المركزية إلى تبني أسرع دورة تشديد نقدي متزامنة، في محاولة للسيطرة على الضغوط التضخمية.

ومع حلول عام 2024، بدأت آثار هذا التشديد تظهر على مستويات النمو والتجارة، حيث تباطأت حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ، وسط تزايد النزعات الحمائية، وعودة بعض مظاهر التجزؤ الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، أصبحت الأسواق المالية أكثر حساسية للتطورات الجيوسياسية والاقتصادية المفاجئة، حيث تشهد أسعار الفائدة وأسواق الصرف تقلبات حادة خلال فترات زمنية وجيزة، مما يفرض تحديات متزايدة على السلطات النقدية في إدارة السيولة والمخاطر بشكل يومي وفعّال.

إن الواقع الجديد الذي تواجهه البنوك المركزية اليوم ليس ظرفيًا أو عابرًا، بل هو واقع هيكلي يُشكّل ما يمكن وصفه بواقع السياسة الجديد (New Policy Reality). فقد أصبح عدم اليقين سمة ظاهرة، وأصبحت الصدمات أكثر ترابطًا وتداخلًا، ليس فقط عبر الحدود الجغرافية، بل أيضًا عبر فئات الأصول المختلفة. وفي ظل هذا الترابط المتسارع، تقلص الفاصل الزمني بين ظهور الاضطرابات الاقتصادية وتأثيرها المباشر على قرارات السياسة النقدية، وهو ما يتطلب قدرًا عاليًا من المرونة التحليلية، والجاهزية للتفاعل السريع مع المتغيرات.

أصحاب المعالي

الحضور الكريم

في خضم هذا التعقيد، يظهر الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية يمكن أن تعيد صياغة دور البنوك المركزية في ظل البيئة الرقمية المتسارعة التي تتسم بتدفق البيانات الهائلة، وتوسع الخدمات المالية الرقمية، وتنامي التفاعلات الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا. فهو يتيح تحليل كميات ضخمة من البيانات غير التقليدية، واستباق التحولات السلوكية في الاقتصاد الكلي، ونمذجة الترابطات المعقدة بين المؤشرات، فضلًا عن تحسين فعالية الاتصال المؤسسي مع الأسواق.

ولكن في المقابل، لا يخلو الذكاء الاصطناعي من التحديات والمخاطر، خاصة في حال غياب أطر الحوكمة، إذ قد يفاقم من تشوهات النماذج التحليلية، أو يُولد يقينًا زائفًا قائمًا على نماذج مغلوطة، أو يُستَخدم في بيئة غير محمية بما يعرض الاستقرار المالي للخطر. ومن هنا، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون عملية تلقائية، بل يجب أن يكون مدروسًا، حذرًا، ومتوافقًا مع المهام الرئيسية المناطة بالبنوك المركزية، وقائمًا على مبدأ الاستخدام المسئول.

لقد علمتنا التجارب التاريخية مع الموجات التكنولوجية الكبرى أن الاندفاع غير المنضبط قد يُفضي إلى فجوات، بينما التوجيه المتدرج يضمن الاستفادة المستدامة. والمطلوب اليوم ليس استبدال العنصر البشري بالذكاء الاصطناعي، بل تعزيز دوره من خلال أدوات تحليل داعمة أكثر ذكاءً.

وفي ضوء هذا الواقع المتغير، يبرز التكيف الفعّال مع الذكاء الاصطناعي كأولوية استراتيجية للبنوك المركزية، يقوم على أربع مرتكزات أساسية. **أولها**، إرساء إطار حوكمة شامل يغطي حوكمة البيانات، وإدارة المخاطر، والأمن السيبراني، والامتثال، بما يضمن الاستخدام المسؤول والشفاف. **وثانيها**، الاستثمار في المهارات المؤسسية، عبر بناء قدرات تحليلية وفنية تمكّن الكوادر من فهم مخرجات الذكاء الاصطناعي والتفاعل معها بثقة. وأما **الثالث**، فهو تهيئة بيئة تنظيمية مرنة تدعم الابتكار دون المساس بالاستقرار، والتشجيع على التطبيق المنضبط. **ورابعًا**، تعميق التعاون والوصول إلى قاسم مشترك لمواجهة المخاطر الناشئة وتعزيز جاهزيتنا الجماعية.

أصحاب المعالي .... الحضور الكريم

ما طُرح من أولويات اليوم يعبّر عن ضرورات تشغيلية لا يمكن تأجيلها، تفرضها التحولات العميقة في المشهد النقدي العالمي، وحتمية الحفاظ على استقرارنا المالي. ومن هذا المنطلق، يتضمن مؤتمرنا اليوم جلستين حواريتين تسلطان الضوء على قضايا محورية، حيث تناقش **الجلسة الأولى** بناء أنظمة مرنة في عالم متجزئ، بينما تتناول **الجلسة الثانية** تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البنوك المركزية – الاستخدام العملي والحوكمة. ونأمل أن تسهم مداولات الجلستين في إثراء النقاش وصياغة رؤى مستقبلية مشتركة تدعم الاستدامة والتكامل.

أجدد شكري وتقديري لحضوركم ومشاركتكم، كما أخص بالشكر ضيوفنا المتحدثين على ما سيقدمونه من مداخلات نوعية، راجيًا أن تُثمر جلسات هذا المؤتمر عن رؤى عملية تعود بالنفع على الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،